توجهات التخطيط الاقليمي في الأردن

عبدالاله أبو عياش
وزارة التخطيط ـ الأردن

مقدمة

اعتمد الأردن خلال العقود الثلاثة الماضية أسلوب التخطيط القطاعي كتوجه رئيسي في خططه ومساراته التنموية. وقد ركزت الخطط القطاعية في مراحلها الأولى على انشاء وتطوير البنى التحتيه كشبكات الطرق والمياه والكهرباء والأتصالات والخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم باعتبارها القاعدة الأساسية والمحفز الرئيسي لمشروعات التنمية. وتم في المراحل اللاحقة تكثيف الجهود التنموية باتجاه القطاعات الانتاجيه وخاصة الزراعة والصناعة. فانتشرت المشروعات الزراعية وتوسعت الأنشطة الصناعية، وحقق النمو الاقتصادي في الأردن معدلات عالية حيث وصلت الى حوالي ١١٪ خلال الفترة الممتدة بين مطلع السبعينات وبداية الثمانينات (فريز، ١٩٨٦ : ٣).

وركز التخطيط القطاعي في مراحله الأولى على دور القطاع العام أو القطاع الحكومي في بناء القاعدة التحتية وذلك اسهاما «من الدولة في توفير المتطلبات الأساسية للمشروعات الانتاجية والبرامج الاستثمارية للقطاع الخاص. وقد ساعد ذلك في زيادة اسهام القطاع الخاص أو القطاع الأهلي في برامج ومشروعات التنمية في المراحل اللاحقة بحيث بدأ بتحقيق نوع من التوازن في مشاركة القطاعين العام والخاص.

ورغم الأهداف الجوهرية التي حققتها خطط التنمية والنجاحات الملموسة التي شهدتها البرامج الاستثمارية والمشروعات الانتاجية في الأردن، الا أن تجربة التخطيط القطاعي أفرزت بعض الثغرات التنموية. فقد أدى تكثف وتركز البرامج الاستثمارية والمشروعات الانتاجية في المدن والمراكز الكبرى الى تعميق مظاهر الخلل الاقليمي وتوسيع الفجوات الجغرافية بين المناطق.

وتحولت المدن الكبرى التي استقطبت معظم الاستثمارات والانفاقات الى مراكز جذب للمشروعات والأنشطة والأيدى العاملة. فحدثت هجرات داخليه واسعة من الأرياف والمدن الصغيرة باتجاه المدن الكبرى كعمان والزرقاء واربد. وتكثفت هذه الهجرات نتيجة الاغراءات الاقتصادية المتمثلة بفرص العمل الواسعة في المراكز الكبرى. وأصبح الأردن أمام خيارين، فاما الاستمرار في النمو الاستقطابي أو التحول نحو تحقيق التوازن الاقليمي.

ونظرا «للآثار السلبية الواسعة التي يمكن أن يتركها استمرار النمو الاستقطابي وما يصاحبه من خلل تنموى وفجوات اقليمية بين المناطق، فقد أخذ الأردن يتحول الى أسلوب التخطيط الاقليمي كرديف تنموى توازني في توزيع المشروعات والاستثمارات القطاعية.

هدف الدراسة

تهدف هذه الورقة الى دراسة التخطيط الاقليمي بتجاربه الماضية وتوجهاته المستقبلية كرديف أساسي لخطط التنمية في الأردن. وستتم مناقشة هذا الموضوع من خلال معالجة خمسة موضوعات. يعالج الموضوع الأول تجارب ومحاولات التخطيط الاقليمي في الأردن. ويناقش الموضوع الثاني توجهات وأهداف التخطيط الاقليمي وأبعاده المكانية. ويعالج الموضوع الثالث مؤشرات التباينات والفجوات الاقليمية من خلال المقارنات الرقمية المعتمدة على نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي الشامل. أما الموضوع الرابع فيوضح الهيكل التنظيمي للتخطيط الاقليمي، ويسلط الموضوع الخامس الضوء على الاستكمالات التي لابد من اتمامها لتحقيق تكاملية التخطيط الاقليمي وشموليته.

أولا ـ تجارب التخطيط الاقليمي في الأردن :

يمكن القول أن التجربة الأولى للتخطيط الاقليمي بدأت في أواخر الستينات عندما تم تقسيم الأردن الى خمسة أقاليم تنظيمية من قبل وزارة الشؤون البلدية والقروية. وهذه الأقاليم هي :

١ ـ اقليم اربد
٢ ـ اقليم عمان
٣ ـ اقليم الكرك
٤ ـ اقليم معان والعقبة
٥ ـ اقليم وادي الأردن

وكانت الدراسات قد قدمت في عام ١٩٦٧ لاحداث تنمية اقتصادية واجتماعية في

وادى الأردن بحيث يتم التوسع في الانتاج الزراعي والصناعات المصاحبة له. واستمرت الجهود حتي عام ١٩٧٢ وأثمرت عن انبثاق هيئة وادى الأردن كجهاز مستقل تم منحه صلاحيات مالية وادارية لمساعدته في متابعة برامج ومشروعات التنمية في هذه المنطقة وتم تحديد اقليم وادى الأردن جغرافيا في المنطقة الواقعة بين نهر الأردن غرباً «وارتفاع ٣٠٠م فوق سطح البحر شرقا»، وبين نهر اليرموك شمالاً والبحر الميت جنوباً. ونظراً للنجاح الذي تحقق في هذه المنطقة، فقد حولت الهيئة الى سلطة في عام ١٩٧٧ ووسعت حدود الاقليم لتضم الأغوار الجنوبية ووادي عربة. (الصقور، ١٩٨٦: ١٣٩ - ١٤٤). وأصبحت مهام السلطة تتركز في عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة.

وعلى الرغم من النجاح التنموى الذي تميزت به هذه التجربة، الا أنه برزت بعض المعوقات وخاصة تلك المتصلة بالتداخلات في الصلاحيات بين الادارات والأجهزة الحكومية المختلفة من ناحية وسلطة اقليم وادى الأردن من ناحية أخرى. فاقليم وادى الأردن يتداخل مع محافظات اربد والبلقاء وعمان والكرك ومعان. وهي تداخلات أدت الى تنافضات وارباكات للمسئولين فيها. وقامت شركة يابانية باعداد دراسة لاقليم اربد تم انجازها في عام ١٩٨٠، وتم تقسيم الاقليم الى عشرة مناطق تنموية هي:

اربد، اليرموك، جرش، عجلون، الرمثا، المفرق، المقارن، أم قيس، الكورة، الطيبة. وجرى مسح شامل للأراضي في الاقليم وذلك من أجل تحديد استخدامات الأرض القائمة والمقترحة مستقبلاً. كما ناقشت الخطة التخطيط الحضرى والمرافق والخدمات العامة الحالية والمستقبلية في اطارها الاقليمي المتكامل. (Japan International Agency, 1980) وتزامنت خطة اقليم اربد مع خطة عمان ـ البلقاء التي أعدت في عام ١٩٧٩ وشملت المنطقة الممتدة من نهر الزرقاء الى وادى الواله والواقعة الى الشرق من اقليم وادى الأردن. ووجهت الخطة جهودها لتطوير وتنمية هذه المنطقة اقتصادياً واجتماعياً وتحقيق توازن في توزيع الأنشطة والخدمات المختلفة بين أجزائها.

وامتدت تجربة التخطيط الاقليمي الى الأجزاء الجنوبية من المملكة حيث تم اعداد خطة اقليم الجنوب في عام ١٩٨٣. وهدفت الخطة الى تعزيز الاستقرار السكاني واستغلال كافة الموارد والامكانات المتوفرة وذلك لتطوير المشروعات الانتاجية القادرة على تثبيت السكان والحد من هجرتهم وتنشيط القوى الجاذبة للعمالة الى هذه المناطق. وساعدت دراسات هذه الخطة على انبثاق اقليم العقبة وسلطته في عام ١٩٨٤. ووضعت خطة خاصة بهذا الاقليم لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ميناء العقبة والمناطق المجاوره له والتي قدرت مساحتها

بحوالي ٨٣٠٠كم٢. وستتم عمليات تطوير وتنمية هذا الاقليم في ضوء خطة خمسية ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ اعتمدت لهذا الغرض (وزارة التخطيط ، ١٩٨٦).

وبدأت دراسات أخرى لتحديد اقليم عمان الكبرى ووضع الخطط المناسبة لتطويره وذلك باشراف مجموعة دار الهندسة وبالاشتراك مع فريق فني من أمانة العاصمة. ويتضمن الاطار العام لخطة اقليم عمان الكبرى الموضوعات الرئيسية التالية:ـ

١ ـ تحديد الأبعاد الجغرافية لاقليم عمان الكبرى بحيث يتحقق التجانس في توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية فيه.
٢ ـ وضع خطة طبيعية لهذا الاقليم مستندة الى نتائج المسح الشامل لاستخدامات الأراضي فيه.
٣ ـ وضع خطة شاملة لتوجيه نمو وتطور وتوسع الأنشطة المستقبلية فيه.
٤ ـ وضع خطة ادارية ـ مالية ـ تشريعية لادارة وتنظيم شؤون الاقليم والعلاقات بين مؤسساته.
٥ ـ وضع تصورات أوليه للبرنامج الاستثماري للاقليم خلال سنوات الخطة الخمسية القادمة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠.

وقد تم تحديد الاقليم بشكل مبدئي ليمتد من صويلح في الشمال الشرقي الى بدر ووادى السير وحتي اليادوده جنوباً، ومنها الى الجويدة. ـ القويسمة شرقاً والى حدود الرصيفة شمالاً. ثم تتجه الحدود غرباً مروراً ببلدية طارق والجبيهة. (Amman Municipality, 1985).

بالاضافة الى هذه التجارب في مجالات التخطيط الاقليمي في الأردن، فانه تجرى في الوقت الحاضر ١٩٨٦ دراسة مستقلة لاقليم الكرك من قبل شركة يابانية وذلك لتحديد الامكانات والموارد المائية والزراعية والصناعية والمرافق والخدمات الأخرى الكفيلة بتنمية مناطقه اقتصادياً واجتماعياً. وتتضمن الدراسة مسحاً تفصيلياً لاستخدامات الأرض القائمة حالياً وخطط مستقبلية لها في ضوء التوسعات المرتقبة في المشروعات والأنشطة المختلفة.

فالواضح من هذه الاستعراض الزمني لتطور تجارب الخطط الاقليمية في الأردن أنها تمت خلال فترات زمنية مختلفة وفي مناطق جغرافية متباعدة بحيث افتقدت الى التنسيق خلال فترات زمنية مختلفة وفي مناطق جغرافية متباعدة بحيث افتقدت الى التنسيق والتكاملية والشمولية. وقد كان لابد من استكمال تجربة التخطيط الاقليمي في الأردن لتتم في اطارها الشمولي المتكامل الذي يضمن تحقيق أهداف التنمية الاقليمية لجميع الأقاليم

والمناطق في المملكة بشكل متناسق. فهذا هو المنطق الذي تبلورت منه القناعات الحكومية التي قادت الى تبني أسلوب التخطيط الاقليمي الشامل وربطه بالخطة الخمسية القادمة للأردن ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠.

ثانيا ـ توجهات التخطيط الاقليمي وأهدافه في الأردن:

أكدت الخطة الخمسية السابقة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ على ضرورة توزيع مكاسب التنمية بشكل عادل ومتوازن بين جميع مناطق الدولة من خلال افساح المجال لتطوير المشروعات الانتاجية ورفع مستوى المعيشة في الأجزاء الهامشية من الدولة. فهناك مناطق لم تنل حظها العادل من العناية والرعاية التنموية لعدم توافر الجذب الكافي لعوامل الانتاج فيها. الا أن التوجه الذي تبنته الخطة الخمسية الماضية للتوزيع العادل لمنجزات التنمية لم يتحقق بالمستوى المطلوب نظراً لغياب الآلية القادرة على ترجمة ذلك في الواقع العملي. (المجلس القومي، ١٩٨١). ولهذا فقد كان لابد من التوجه الى أسلوب التخطيط الاقليمي كاطار عملي يمكن من خلاله احداث التوازن الجغرافي في توزيع الأنشطة والخدمات بين المناطق المختلفة. وهكذا أصبحت الخطط الاقليمية رديفاً أساسياً لخطة التنمية الخمسية القادمة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠.

ونظراً لأن المرحلة الاقتصادية القادمة في الوطن العربي تعاني من بوادر التباطؤ في النمو الاقتصادي، فان التخطيط الاقتصادي والاجتماعي المستقبلي في الأردن يتم في ضوء توقعات تتسم بالانكماشية. كما أنه من المحتمل أن تنخفض فرص وامكانات التمويل الخارجي والاستثمارات المتاحة لبرامج ومشروعات التنمية.

وفي نفس الوقت، فان الطلب على فرص العمل سيتسارع نتيجة التزايد المستمر في اعداد الخريجين والباحثين عن العمل، ونظراً لاحتمالات عودة الآلاف من المغتربين الأردنيين من الدول النفطية. كما أن تراجع أسعار النفط وانحسار العوائد النفطية سيقلل من فرص العمل في هذه الدول.

وتقتضي هذه الظروف من الأردن العودة الى الاعتماد على الذات وعلى الموارد والامكانات المتاحة في مناطقه المختلفة، وتكثيف الجهود التنموية لزيادة القدرات الانتاجية للأرض والسكان. ويتطلب هذا الوضع تحفيز السكان وتنشيطهم لمضاعفة اسهامهم في العملية الانتاجية من خلال توسيع مشاركة القطاع الخاص في البرامج والمشروعات التنموية، نظراً لأن المناطق الهامشية والمحرومة مازالت تتوافر فيها امكانات انتاجية وموارد عديدة فان الأولوية في جهود التنمية ومشروعات التطوير يجب أن تسير باتجاهين رئيسيين. الأول يتمثل في الكشف عن مزيد من الموارد ومضاعفة القدرات الانتاجية للسكان في هذه

المناطق. ويركز الثاني على رفع مستوى المعيشة وتضييق الفجوة التي تفصل المناطق الهامشية عن المناطق الأكثر تطوراً بما يضمن تحقيق توازن في الدخول وفرص العمل.

أما الأهداف المحددة للتخطيط الاقليمي في الأردن فتكمن في الجوانب التالية (وزارة التخطيط ، ١٩٨٦):

١ ـ تضييق الفجوات الاقتصادية والفوارق الاجتماعية بين المناطق والأقاليم التنموية.
٢ ـ تحقيق توازن جغرافي في توزيع الأنشطة والمشروعات التنموية بين جميع المناطق.
٣ ـ الاستغلال الأمثل للموارد والامكانات المتاحة في اطار من العقلانية والمحافظة على التوازن البيئي.
٤ ـ زيادة اسهام المشاركة الأهلية في برامج التنمية وتوسيع دورها في عملية صنع القرار ووضع الخطط وتنفيذها ومتابعتها.
٥ ـ تدعيم وتطوير مستقرات بشرية جديدة للمساهمة في اعادة التوازن لتوزيع السكان والخدمات والأنشطة المختلفة.

وتكمن أهمية هذه الأهداف في كونها تسعى الى زيادة اسهام القطاع الخاص وتعزيز المشاركة الأهلية وتنشيط الجهود الفردية والجماعية للسكان بحيث تتولى قيادة العملية التنموية. وقد اكدت توجهات التخطيط الاقليمي في الأردن على هذا الاسهام من خلال تشكيل المجالس التنموية في الأقاليم والمناطق والوحدات التنموية.

وستكون المهمات الرئيسية لهذه المجالس اتخاذ زمام المبادرة لأحداث وتطوير البرامج التنموية والمشروعات الانتاجية في أقاليمها ومناطقها. وستتم مناقشة تشكيلات هذه المجالس بشكل موسع في الصفحات القادمة.

أما الاجراءات التي سيتم اتخاذها لتسهيل تنفيذ أهداف التخطيط الاقليمي في الأردن. فتتركز في الجوانب التالية (وزارة التخطيط ، ١٩٨٦):

١ ـ العمل على تحقيق اللامركزية من خلال اطار مؤسسي يعمل على تشجيع انتقال واقامة الأنشطة والخدمات في المناطق الهامشية والمحرومة.
٢ ـ وضع برامج ومشروعات تنموية لانعاش وتنشيط الواقع الاقتصادي والاجتماعي في المناطق المحتاجة لتضييق حدة الفجوات والفوارق الاقليمية.
٣ ـ تطوير برامج تدريبية لاعداد الكوادر القيادية والمؤهلة والقادرة على تحقيق التنمية الذاتية للاقاليم والمناطق التنموية.
٤ ـ السيطرة على النمو المفرط للمراكز الحضرية والمدن الكبرى، والحد من الهجرات من الأرياف والبوادي والمناطق المحرومة الى هذه المراكز الاستقطابية. ويقتضي هذا كبح ظاهرة التحضر وتشجيع ظاهرة الترييف.

٥ ـ تدعيم دور المراكز السكانية الصغيرة والمتوسطة الحجم وتبني استراتيجية استقرارية جديدة لبناء مستقرات جديدة في المناطق الهامشية للمساعدة على جذب السكان اليها.

وتمثل هذه الأهداف والاجراءات القاعدة العريضة التي تنطلق منها توجهات التخطيط الاقليمي والخطط التنموية المستقبلية في الأردن.

وتبرز الحاجه الملحة لمثل هذه التوجهات في ضوء الحقائق التي أفرزتها عملية المسح الاقتصادي والاجتماعي الشامل لكل المناطق والتجمعات السكانية. فقد أفرزت نتائج المسح مؤشرات واضحه لمدى الفروق ولحدة التباينات الاقتصادية والاجتماعية القائمة بين المناطق والأقاليم المختلفة في البلاد. وهذا ماستتم الاشارة اليه ومناقشته في الجزء التالي.

ثالثا : مؤشرات التباينات والفجوات الاقليمية:

يعتمد التوازن الاقليمي في برامج التنمية على كيفية الانتشار المكاني للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية والتوزيع الجغرافي للجماعات السكانية والمستقرات البشرية في أبعادها الاقليمية. فازدياد حدة الفجوات التنموية بين المناطق والأقاليم المختلفة يؤدي الى زيادة الخلل الحاصل في الكيفيه التي تتوزع بها مكتسبات التنمية. وحتى تتكون صورة مفصلة وشاملة في نفس الوقت عن مظاهر الخلل الاقليمي، فانه يتم قياس الخصائص الرئيسية في الأقاليم ومقارنتها مع بعضها بعضاً لمعرفة مدى التباين الحاصل بينها. ويمكن هنا ابراز أهم المؤشرات التي توضح واقع الخلل الاقليمي في الأردن والتي عززت دواعي الحاجة الى احداث نقلة في توجهات التنمية في الأردن بحيث يتم رفد الخطة الخمسية القطاعية بخطط تنموية اقليمية.

١ ـ المؤشرات السكانية : ينتشر السكان في الأردن، والذين قدر عددهم بحوالي ٢٫٦٦ مليون نسمة لعام ١٩٨٥، فوق مساحة تقارب ٩٦ الف كم^{٢} (١). وهذا يعني أن الكثافة السكانية في البلاد هي حوالي ٢٨ نسمة لكل كيلو متر مربع واحد. ويتوزع السكان بين ٩١٣ تجمعاً منها ٥٦ تجمعاً يزيد حجم كل منها عن خمسة آلاف نسمة.

أما بقية التجمعات البالغ عددها ٨٥٧ تجمعاً فيقل حجم كل منها عن خمسة آلاف نسمة. وتوضح البيانات السكانية مظاهر الفروق الواسعة بين الأقاليم. ففي الوقت الذي تصل فيه الكثافة السكانية في اقليم اربد الى ٢٣٤ شخصاً/كم^{٢} فان هذه النسبة تتدنى الى حوالي شخصين فقط لكل كم^{٢} في اقليم معان. (وزارة التخطيط ، ١٩٨٥).

ويلاحظ أن مناطق البادية والأجزاء الجنوبية من البلاد تتميز بكثافات سكانية منخفضة. بينما ترتفع هذه الكثافات بشكل كبير في الأجزاء الوسطى والشمالية، فالكثافة

السكانية في اقليم المفرق تقارب ٣ر٥ شخص/كم٢. بينما تصل الكثافة السكانية في اقليم البلقاء الى ١٦٨ شخصاً/كم٢ (جدول١). ويمكن القول أن المناطق والأقاليم الجنوبية ومناطق البادية هي مناطق طاردة للسكان، بينما تعتبر الأقاليم الوسطى والشمالية مناطق جاذبة للسكان. ولايقتصر الخلل في توزيع السكان على المناطق، بل يتعداه الى المراكز الحضرية والمدن الكبرى كعمان والزرقاء واربد التي تستقطب معظم السكان. فمدينة عمان الكبرى تستقطب حوالي ٩٩٢ الف نسمة. ويتركز في أقليم عمان وحده حوالي ٤١٪ من مجمل سكان المملكة. واذا أخذ محور عمان الزرقاء باقليميهما، فان نسبة السكان فيهما تصل الى حوالي ٥٧٪ من المجموع الكلي للسكان. (وزارة التخطيط ١٩٨٥). وبما أن توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية له علاقات وثيقة بالأحجام السكانية للمدن، فان هذا كاف بحد ذاته لتبرير تكثف هذه الأنشطة واستئثار المراكز الحضرية الكبرى بمعظمها.

٢ ـ المؤشرات الاقتصادية :

أ ـ الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية: قدرت أعداد المؤسسات التي تقوم بالأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية في المملكة بحوالي ٥٠٨١٦ مؤسسة في عام ١٩٨٥. ومثلت الأنشطة التجارية أكثر من نصف المجموع الكلي لهذه المؤسسات حيث بلغ عددها ٢٧٧٩٥ مؤسسة.

جدول (١)
تباين التوزيع السكاني بين الأقاليم التنموية في الاردن

الاقليم	المساحة/كم٢	٪	السكان	٪	الكثافة/كم٢
عمان	١٢٩٣٢	١٣,٥	١٠٩١٨٠٠	٤١,٠	٨٤,٤
الزرقاء	٤٩٥٠	٥,١	٤٢٥٠٠٠	١٥,٩	٨٥,٨
البلقاء	١٠٦٩	١,١	١٧٩٥١٦	٦,٨	١٦٨,٠
اربد	٢٧٠٠	٢,٨	٦٣١٩٤٤	٢٣,٨	٢٣٤,٠
المفرق	٢٦٦٦٣	٢٧,٨	٩٣٠٠٠	٣,٥	٣,٥
الكرك	٢٧٠٠	٢,٨	١١١٨٠٠	٤,٢	٤١,٤
الطفيلة	١٩٠٠	٢,١	٣٧٣٧١	١,٤	١٩,٧
معان	٤٣٠٠٠	٤٤,٨	٩٠٦٩٤	٣,٤	٢,١
المجموع	٩٥٩١٤	١٠٠,٠	٢,٦٦١,١٢٥	١٠٠	٢٧,٧

المصدر: وزارة التخطيط، المسح الشامل، ١٩٨٥، عمان، الاردن

وقدرت اعداد الانشطة الصناعية بحوالي ٨٨٨٦ مؤسسة، والانشطة الخدمية بحوالي ١٤١٣٥ مؤسسة. ويلاحظ ان الانشطة الخدمية تتركز بشكل رئيسي في اقليم عمان الذي يستحوذ على مايقرب من ٦٦٪ من المجموع الكلي للخدمات في الاردن. وتبين المقارنات مدى الفجوات الاقليمية في توزيع الخدمات حيث تبلغ نسبتها في اقليم الكرك ٧ر١٪ بينما يشكل عدد السكان فيه ٢ر٤٪ من مجمل سكان المملكة. ويواجه اقليم الطفيله وضعاً اسوأ حيث لاتزيد نسبة الخدمات فيه عن ٢ر٠٪ بينما فيه من السكان حوالي ٤ر١٪ من المجموع الكلي للسكان. وتتكرر نفس الظاهرة في الاقاليم الاخرى حيث تبلغ نسبة الخدمات في اقليم اربد ١٢٪ بينما يشكل ٢٤٪ من مجمل سكان الاردن، وتبلغ النسبة ٩٪ في اقليم الزرقاء بينما سكانه حوالي ١٦ من المجموع العام للسكان. (وزارة التخطيط، ١٩٨٥). اما بالنسبة للصناعة، فيستقطب اقليم عمان حوالي ٥٧٪ من المجموع الكلي للمؤسسات الصناعية في الاردن، ويستقطب اقليم اربد حوالي ١٧٪ من هذه الانشطة. وتتضح الفجوات الاقليمية في الصناعة في اقليمي الكرك والطفيلة اللذين لايستحوذان سوى على ٩ر١٪ و ٤ر٠٪ من الانشطة الصناعية في المملكة.

ويبدو ان المؤسسات التجارية تختلف في توزيعها الاقليمية عما هو عليه في حالة الانشطة الصناعية والخدمية، حيث تنخفض النسبة في اقليم عمان الى حوالي ٢٨٪. وتمثل هذه النسبة نصف حصة هذا الاقليم من السكان ومع ذلك فان هذه النسبة تخفي في طياتها فروقا في احجام هذه المؤسسات حيث انها تتميز بكبر احجامها في محافظة عمان بالمقارنة مع بقية الاقاليم وفي نفس الوقت ترتفع حصة اقليم الزرقاء من المؤسسات التجارية الى حوالي ٢٧٪ وهو اعلى بكثير من نسبة السكان فيه بالمقارنة مع المجموع الكلي. اما بالنسبة لبقية الاقاليم فتتناسب حصصها من المؤسسات التجارية مع نسب السكان فيها. ويوضح الجدول (٢) مزيداً من التفاصيل الخاصة بهذه الانشطة.

جدول رقم (٢)

التباينات الاقليمية في توزيع الانشطة الصناعية والتجارية والخدمية لعام ١٩٨٥

الانشطة	المملكة	اقليم عمان		اقليم الزرقاء		اقليم اربد		اقليم البلقاء		اقليم المفرق		اقليم الكرك		اقليم الطفيلة		اقليم معان	
	العدد	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
صناعي	٨٨٨٦	٥١١٠	٥٧,٥	١١٢٢	١٢,٦	١٥٢٥	١٧,١	٣٨٦	٤,٣	٢٣٥	٢,٨	١٧٦	١,٩	٤١	٠,٤	٢٩١	٣,٣
تجاري	٢٧٧٩٥	٧٩٠٥	٢٨,٤	٧٥٠٠	٢٧	٦٩٤٦	٢٥	١٦٩٤	٦	٩٩١	٤	١٠٨٧	٣,٩	٣٥٠	١,٢	١٣٢٢	٤,٨
خدمي	١٤١٣٥	٩٣٦٥	٦٦,٢	١٢٨٨	٩	١٧١٧	١٢	٤٩٢	٣,٥	٢٥٥	٢	٢٤٧	١,٧	٣٥	٠,٢	٧٣٦	٥,٢
المجموع	٥٠٨١٦	٤٤,٣٢٢٣٨٠		٩٩١٠	١٩,٥	٢٠١٠١٨٨		٢٥٧٢	٥	١٤٨١	٢,٩	١٥١٠	٣,٩	٤٢٦	٠,٨	٢٣٤٩	٤,٦

المصدر: وزارة التخطيط، المسح الشامل، ١٩٨٥، عمان ـ الاردن.

ب ـ **المؤشرات الاجتماعية والمرافق العامة** : تعتبر الخدمات الصحية والتعليمية اهم المؤشرات الاجتماعية. وقد اشارت نتائج المسح الشامل الى العديد من مظاهر الخلل الاقليمي في توزيع هذه الخدمات. فهناك حوالي ٢٣٣ شخص في الاردن لاتتوفر لهم الخدمات الصحية المباشرة. ويتركز حوالي ١٢١ الف نسمة منهم في اقليم اربد والمفرق. ويستقطب اقليم عمان والزرقاء حوالي ٦٤٪ من المجموع الكلي للاطباء في المملكة. ويوجد في اقليم عمان ٢٣ مستشفى وفي اقليم الزرقاء تسعة مستشفيات. بينما لايوجد في اقليم الكرك سوى ثلاثة مستشفيات تستوعب ١٧٠ سريراً. ويوجد في اقليم المفرق مستشفيان فيهما ١٠٧ سريراً. أما اقليم الطفيلة فيوجد فيه مستشفى واحد فقط يستوعب ٣٦ سريراً. وفي الوقت الذي تقدر فيه المعدل العام للاسرة في المملكة بحوالي ١٨ سريراً لكل عشرة آلاف نسمة، فان هناك اقاليم تنخفض معدلاتها عن هذا المعدل. ويقدر المعدل في اقليم البلقاء والكرك بحوالي سريراً لكل عشرة آلاف نسمة. وتقدر النسبة في اقليم الزرقاء بحوالي ١٥ر٦ سريراً لكل عشرة آلاف نسمة، وفي اقليم المفرق بحوالي ١١ر٦ سرير لكل عشرة آلاف نسمة. وتقل هذه النسبة في اقليم الطفيلة الى حوالي ١١ر٣ سرير لكل عشرة آلاف نسمة. كما انه يوجد في هذا الاقليم ٧ر٧ طبيباً لكل عشرة الاف نسمة، وهو يقل عن المعدل العام الذي يقدر بحوالي ١١ طبيباً لكل عشرة آلاف شخص. وتنخفض هذه النسبة بشكل اكبر في اقليم المفرق الذي يوجد فيه ٦ر٥ طبيباً لكل عشرة آلاف نسمة. وتستأثر عمان باعداد من الاطباء يزيدون عن المعدل العام، وكذلك بالنسبة لاعداد اسرة المستشفيات (وزارة التخطيط ، ١٩٨٥). ولاتقتصر الفروق الاقليمية على الخدمات الصحية، وانما تبرز ايضاً في الخدمات التعليمية. فاقليم عمان فيه اكثر من ثلثي كليات المجتمع في المملكة.

كما ان اكثر من نصف المدارس الثانوية المهنية تتركز في اقليم عمان ايضاً. ولايوجد في المقابل سوى كلية مجتمع واحدة في كل من اقاليم البلقاء والكرك ومعان. بينما يفتقر اقليم الطفيلة الى أى نوع من كليات المجتمع. ويبدو ان توزيع مراكز التدريب المهني يتسم بنوع من التوازن الاقليمي. وفيما يتعلق بالخدمات الاخرى، فقد كشفت البيانات وجود تفاوتات اقليمية في توزيعها وانتشارها. ففي الوقت الذي لاتزيد فيه نسبة السكان المخدومين بالطرق القروية والزراعية عن ٤٠٪ في اقليم الكرك، فانها تزيد عن ٩٢٪ في اقليم عمان. وفي حين تصل نسبة الذين يستفيدون من خدمات شبكات المياه الى ٨٧٪ في المناطق الحضرية، فانها تنخفض الى حوالي ٣٦٪ في المناطق الريفية. ويهيمن اقليم عمان على حوالي ثلثي مجموع الهواتف في المملكة، بينما تنخفض النسبة الى اقل من ١٧٪ في اقليم اربد. ومازال هناك اكثر من ٤٠٠ تجمع سكاني في الاردن بدون اى نوع من خدمات الاتصال الهاتفي. كما يوجد في الاقاليم المختلفة اكثر من ٣٠٠ تجمع سكاني لاتتوافر فيها الخدمات البريدية. (وزارة التخطيط ، ١٩٨٥).

رابعاً ـ الهيكل التنظيمي للتخطيط الاقليمي :

تم تنظيم العلاقات الاقليمية من خلال تقسيم المملكة الى ثلاثة مستويات هي الاقاليم والمناطق والوحدات التنموية. وقسمت الاقاليم وفقاً للتوزيع الاداري للمحافظات القائمة حالياً والبالغ عددها ثمانية. وهكذا اصبح في الاردن ثمانية أقاليم تنموية. وقد اقتضت الظروف المتمثلة بحداثة تجربة التخطيط الاقليمي وضيق الوقت تبني التقسيم الاداري الحالي كأساس لتحديد الاقاليم التنموية. وهذا يعني ان التقسيم الاداري الذي تم اعتماده لايفي بمتطلبات التقسيمات الاقليمية وبالاهداف التنموية بمفاهيمها الدقيقة، ولابد ان تتبعه خطوات استكمالية في المستقبل لتحديد اقاليم تقسم بالتجانس والتكامل الاقتصادي والاجتماعي. أى أنه رؤى الأخذ بالمعيار الاداري كخطوة مرحليه حتى يتم اعداد تقسيم جديد للاقاليم التنموية وفق اسس اقتصادية واجتماعية. وقد تم تقسيم كل اقليم تنموى الى عدد من المناطق التنموية. وقسمت كل منطقة تنموية الى مجموعة من الوحدات التنموية وربطت الوحدات التنموية بالتجمعات السكانية التابعة لها وفق المعايير التالية (وزارة التخطيط ، ١٩٨٥):

أ ـ ان لايقل الحجم السكاني لكل وحدة تنموية عن ٢٥٠٠ نسمة.
ب ـ ان يكون بين تجمعات الوحدة التنموية علاقات وظيفية يومية في المجالات المختلفة كخدمات التعليم والصحة وغيرها.
جـ ـ ان يكون بينها روابط اجتماعية.
د ـ ان تتسم بالتجاور والقرب المكاني.

وقد تمت التقسيمات الاقليمية وفقاً لذلك على النحو التالي:ـ

١ ـ **اقليم عمان:** ويتكون من اربع مناطق تنموية هي :
ـ منطقة عمان وتضم بلديات عمان الكبرى
ـ منطقة مادبا وتضم ثمان وحدات تنموية
ـ منطقة ناعور وتضم اربع وحدات تنموية
ـ منطقة سحاب ـ الموقر وتضم وحدتين تنمويتين.

٢ ـ **اقليم البلقاء :** ويتشكل من ثلاث مناطق تنموية هي :
ـ منطقة وسط البلقاء وتتكون من سبع وحدات تنموية
ـ منطقة سهل البقعة، وتشتمل على اربع وحدات تنموية
ـ منطقة اغوار البلقاء المكونة من سبع وحدات تنموية

٣ ـ **اقليم اربد :** يتكون الأقليم من ثمان مناطق تنمويه هي :
ـ منطقة اربد الاولى وفيها خمس وحدات تنموية.

- منطقة اربد الثانية وفيها ست وحدات تنموية.
- منطقة الرمثا وتتكون من وحدتين.
- منطقة بني كنانة وفيها ثلاث وحدات.
- منطقة الكورة وتضم اربع وحدات.
- منطقة الاغوار الشمالية وتتكون من اربع وحدات.
- منطقة عجلون وفيها ست وحدات.
- منطقة جرش وتتكون من ثمان وحدات.

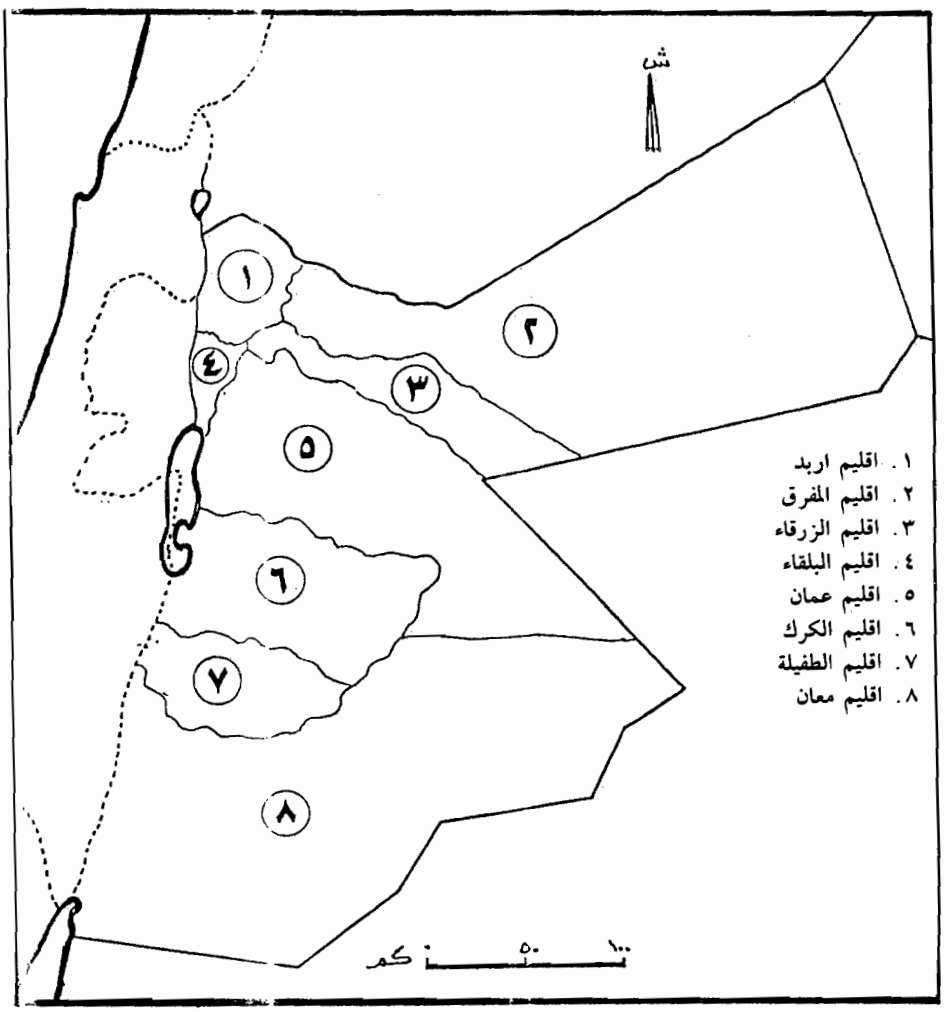

تقسيمات الاقاليم التنموية في الأردن

٤ ـ **اقليم المفرق** : يتكون من منطقتين هما:

ـ منطقة المفرق التنموية وتضم ست وحدات تنموية
ـ منطقة البادية الشمالية وتضم ثمان وحدات

٥ ـ **اقليم الزرقاء** : يضم هذا الاقليم ثلاث مناطق تنمويه هي :

ـ منطقة الزرقاء وتتكون من خمس وحدات تنموية
ـ منطقة الضليل وتتكون من وحدة الضليل فقط
ـ منطقة الازرق وتتكون من وحدة الازرق فقط

٦ ـ **اقليم الكرك** : قسم الاقليم الى ست مناطق تنمويه كالتالي:

ـ منطقة الكرك وتتكون من وحدة تنموية واحدة فقط
ـ منطقة القصر وتتكون من ثلاث وحدات تنموية
ـ منطقة المزار وفيها ثلاث وحدات
ـ منطقة الصافي وتتكون من وحدتين
ـ منطقة عي وتتكون من وحدة تنموية واحدة
ـ منطقة القطرانة وتتكون من وحدة تنموية واحدة.

٧ ـ **اقليم الطفيلة** : يتكون الاقليم من ثلاث مناطق تنموية هي:

ـ منطقة الطفيلة وتضم ثلاث وحدات تنموية
ـ منطقة بصيرا وتضم وحدتين تنمويتين
ـ منطقة الحسا وتضم وحدة تنموية واحدة

٨ ـ **اقليم معان** : تم تقسيم الاقليم الى ثمان مناطق تنموية كالتالي:

ـ منطقة معان وتتكون من ثلاث وحدات تنموية
ـ منطقة الحسينية وتتكون من وحدة تنموية واحدة
ـ منطقة وادى موسى وتتكون من وحدتين تنمويتين.
ـ منطقة الشوبك وتتكون من وحدة واحدة
ـ منطقة البادية الجنوبية وفيها ثلاث وحدات تنموية
ـ منطقة العقبة وتتكون من وحدة تنموية واحدة
ـ منطقة القويرة وتتكون من وحدة تنموية واحدة
ـ منطقة وادى عربة وتضم ثلاث واحدات تنموية.

وهكذا فقد تم تقسيم اقاليم المملكة التنموية الى ٣٧ منطقة تنموية قسمت بدورها الى ١٢٤ وحدة تنموية.

وستتم ادارة ومتابعة عمليات التنمية في هذه الاقاليم والمناطق والوحدات التنموية من خلال اربعة مستويات من المجالس:

١ ـ مجلس التنمية الوطني : وتكون مهمته الاساسية دراسة الخطط الاقليمية واعتمادها في ضوء الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها وتقييمها بشكل مستمر.

٢ ـ مجلس تنمية الاقليم: وتكون مهمته الرئيسية الاشراف على اعداد الخطة التنموية للاقليم والتنسيق بين المناطق التنموية. ويعتبر المحافظ هو رئيس الاقليم التنموي.

٣ ـ مجلس تنمية المنطقة التنموية: وتتركز مهمته في اقتراح المشروعات الانتاجية والبرامج التنموية الكفيلة بتطوير المنطقة ورفع المستوى المعيشي للسكان فيها. ويرأس المجلس متصرف المنطقة او رئيس اكبر بلدية اذا افتقرت المنطقة الى المتصرف.

٤ ـ مجلس الوحدة التنموية: ويمثل جميع التجمعات السكانية التابعة للوحدة ويرأسه رئيس اكبر مجلس قروى، وتكون مهمته الاسهام في اقتراح المشروعات التنموية وتشجيع السكان على المشاركة في برامج التنمية.

خامسا ـ خطوات اضافية ضرورية لتكاملية التخطيط الاقليمي في الاردن:

تمثل البيانات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية والادارية قاعدة رئيسية في عملية اعداد الخطط الاقليمية في الاردن. وقد تم القيام بمسح شامل على مستوى المملكة لجمع هذه البيانات الاساسية. وعلى الرغم من اهمية هذه البيانات، الا انها لايمكن ان تشكل بحد ذاتها كل المعلومات المطلوبة في عملية التخطيط الاقليمي. فهناك معلومات وبيانات اضافية مهمة لابد من العمل على توفيرها لتحقيق تكاملية وشمولية التوجه الذي تمثله الخطط التنموية في اطارها الاقليمي وابعادها المكانية. وترتبط هذه المعلومات بموضوعات تعتبر في حد ذاتها مكونات جوهرية ومحاور مركزية في هياكل ومحتويات الخطط الاقليمية المعاصرة. وتندمج وتتداخل هذه كلها في الاطار التكاملي والمنظور الشمولي الذي تمثله عملية التخطيط والتنمية في توجهاتها المستقبلية القصيرة والبعيدة المدى.

وتركز هذه الدراسة وتؤكد على ان هناك خطوات اضافية رئيسية مهمة وضرورية لابد من اتخاذها لتغطية مجموعة من الموضوعات التي تشكل العمود الفقرى في قاعدة وهيكل التخطيط الاقليمي. ويمكن تحديد هذه الموضوعات بشكل دقيق كما يلي:

أ ـ التخطيط الطبيعي (Physical Planning)

ب ـ تخطيط استخدامات الأراضي (Land Use Planning)

جـ ـ التخطيط لتطوير مستقرات بشرية جديدة (Settlement Planning)

د ـ تحليل الآثار والمردودات البيئية. (Environmental Impact Analysis)

وسيتم ابراز اهمية كل موضوع من خلال ربطه مباشرة باسس واحتياجات الخطط الاقليمية والتوجهات التنموية في الاردن.

أ ـ التخطيط الطبيعي : يهدف التخطيط الطبيعي الى ابراز الامكانات الحيزية والمكانية المتاحة لكل منطقة او اقليم لاغراض التوسع الاقتصادي والاجتماعي والعمراني والخدمي. فهو الاطار الذي يمكن من خلاله تحقيق الاستغلال الامثل للحيز الجغرافي المتوفر، وتحديد المساحات المستغله والمساحات القابله للاستغلال وتلك التي تواجه عمليات التوسع فيها قيوداً وعوائق طبيعية وتنظيمية. فهناك قيود وعوائق طبيعية تحد من امكانات التوسع مثل الظروف المناخية والمظاهر الطبوغرافية المتمثلة بكثرة الانحدارات وشدة التضرس كالوديان السحيقة والجبال الوعرة ونوعية الترب وخصائصها المختلفة. وتحدد خطوط المطر الامكانات المتاحة لاغراض الزراعة والرعي وحدود المناطق الجافة والصحاري وزحف الصحراء وامتداد ظواهر التصحر المصاحبة للظروف المناخية القاسية.

وهناك عوائق توسعية ناجمة عن القيود التنظيمية التي تضعها وتصدرها المؤسسات الحكومية والاهلية المختلفة لغرض المحافظة على الخصائص الطبيعية في هذه المناطق.

فالمناطق المحجوزة لاغراض التحريج والغابات والمخصصة للاغراض السياحية والاماكن الاثرية والمحميات الطبيعية والاراضي الرعوية هي نتاج مجموعة القيود والضوابط التي تعيق من فرص وامكانات التوسعات المكانية او الحيزيه فيها. كما ان هناك قيوداً توضع على امكانات التوسع في مناطق يتم حجزها لاهداف بعيدة المدى كالأراضي المخصصة لاغراض التوسع الحضرى والعمراني.

وتوفر الخطط الطبيعية خرائط اساسيه وبمقاييس مختلفة لابراز الخصائص المختلفة لمظاهر سطح الارض ومكوناتها. وتتباين مقاييس هذه الخرائط حيث تبتدىء بخرائط صغيرة المقياس (١ : ٠٠٠ر٢٥٠) وتتدرج الى خرائط متوسطه (١ : ٠٠٠ر٥٠) ثم الى مقاييس كبيرة بمستوى (١ : ٠٠٠ر١٠).

كما توفر الخطط الطبيعية معلومات مهمة عن انواع وتصنيفات التضاريس والانحدارات للأراضي المختلفة الواقعة ضمن كل اقليم. وتوفر صورة تفصيلية عن اتجاهات التصريف الطبيعي للاحواض والاودية.

وتزود المخططين ببيانات عن الاراضي المزروعة والقابلة للزراعة وتصنيفات بأنواع الترب المنتشرة في كل اقليم ومنطقة تنموية. ويمكن من خلال هذه التصنيفات تحديد الترب المناسبة للاغراض الزراعية وتلك الملائمة لاغراض اخرى كالتوسع العمراني والصناعي وغيرها.

ويمكن من خلال التخطيط الطبيعي تحديد مناطق التنمية وفق اولوياتها ووفق تقديرات التكاليف والمردودات الناجمة عن الاستثمار فيها.

فالخطط الطبيعية هي بمثابة خطوط استرشادية/ Guidelines يستعين بها المخططون الاقليميون لمعرفة الامكانات المتوافره في الاقاليم والمناطق التنموية ضمن حدود مرسومة وفقاً لنتائج المسح الطبيعي لها. وليس هناك من شك في ان العديد من الانشطة والخدمات تعتمد على نتائج هذا المسح ويتم توجيهها في ضوء الخطط الطبيعية التي يتم اعتمادها. فتحديد اتجاهات ومسارات شبكات الطرق بانواعها المختلفة وخدمات البنية التحتية تسترشد بتوجهات عملية التخطيط الطبيعي.

ولاتقتصر توجهات الخطط الطبيعية على مجرد تحديد المناطق التي تتوافر فيها فرص النمو وامكانات التنمية المستقبلية والمناطق التي تواجه قيوداً ومعوقات. فهناك الموارد الطبيعية كالمياه والمعادن والغابات الطبيعية وغيرها التي لابد ان يخطط لاستغلالها.

ونظراً لاهمية التخطيط الطبيعي ودوره في تحديد الامكانات والموارد الطبيعية في الاقاليم والمناطق التنموية، واسهامه في توضيح بطاقات التنمية ومواقع النمو حاضراً ومستقبلاً، فان هذه الورقة تدعو الى ضرورة دمج الخطط الاقليمية في اطار الخطط الطبيعية. فالخطط هي القادرة على ابراز وتحديد مقادير وامكانات كل اقليم تنموى حتى يمكن توجيه البرامج التنموية والمشروعات الاستثمارية فيه وفق أهداف تتفق مع معطيات الواقع. وفيما عدا ذلك فان الطموحات والتطلعات التنموية تتحول الى مجرد تمنيات يصعب تحقيقها.

فالأساس في التخطيط التنموى هو الواقعية القادرة على ترجمة الاهداف وتحقيقها في ضوء الامكانات والمعطيات القائمة فعلاً.

ان عملية التخطيط الطبيعي تحتاج هي الاخرى الى مدخلات رئيسية من المعلومات والبيانات التي تشكل مرتكزات اساسيه في توجهات هذه العملية. فالمعلومات المتعلقة باستخدامات الارض بانواعها المختلفة وصورة الغطاء تشكل مدخلات رئيسية في الخطط الطبيعية للاقاليم والمناطق التنموية.

ب ـ **استخدامات الأراضي** : ان دراسات استخدامات الارض تعتمد مباشرة على توفير خرائط دقيقة وتفصيلية لكل مظاهر سطح الارض والانشطة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية المنتشرة عليها. وتبرز ايضاً الاراضي المستغلة وغير المستغلة. ويمكن من خلال هذه الخرائط تحديد المناطق التي يمكن التوسع فيها والمراكز الحضرية

والريفية المتواجدة فيها. وتتوفر عادة خرائط من مقاييس مختلفة. فالمقاييس الصغيرة التي تصل الى (١ : ٢٥٠٫٠٠٠) تستخدم لغرض دراسة استخدامات الارض على مستوى المملكة. وتستخدم خرائط مقاييس (١ : ٥٠٫٠٠٠) على مستوى الاقاليم التنموية (المحافظات). ويتباين استخدام هذه المقاييس وفقاً لمساحة المنطقة او الوحدة التنموية وكثافة وتعقيد استخدامات الارض فيها.

والمفروض ان تتوفر خرائط لاستخدامات الارض لعدة فترات زمنية متتابعة حتى يستطيع المخططون معرفة انماط هذه الاستخدامات والتبدلات التي شهدتها الانشطة والخدمات فيها والتوسعات العمرانية التي مرت بها. ويمكن من خلال ذلك معرفة اتجاهات ومقادير النمو في استخدامات الارض وانواعها خلال سلسلة زمنية تمتد عدة سنوات.

وتتطور عملية تخطيط استخدامات الارض في المراحل التالية (Campbell, 1983: 18-31).

المرحلة الاولى : تبدأ بتحضير صور وخرائط عليها كل التفاصيل الدقيقة المتعلقة بمظاهر سطح الارض والغطاء الارضي بما يتضمن من انشطة طبيعية وبشرية مختلفة. ويتم عادة تقسيم الخريطة الى نطاقات لتسهيل عملية قراءة خصائصها.

المرحلة الثانية : وتشمل قراءة وتفسير جميع انواع المظاهر الطبيعية والانشطة البشرية من الصور والخرائط المعدة.

المرحلة الثالثة : ويتم فيها تصنيف المظاهر والانشطة التي تم تحديدها وفق نظام تصنيفي خاص بهذا الغرض. وتعتمد نتائج هذا التصنيف على المعلومات المتوفرة من المرحلتين الاولى والثانية.

المرحلة الرابعة : وتتضمن انشاء نظام معلومات خاص باستخدامات الارض بحيث يتم تخزين البيانات واسترجاعها وتحديثها كلما اقتضت الظروف ذلك.

المرحلة الخامسة : ويتم فيها التخطيط لانواع استخدامات الارض واتجاهاتها ومقاديرها المستقبلية اعتماداً على الصور الحالية لهذه الاستخدامات وفي ضوء الاحتياجات المطلوبة والمتوقعة في السنوات اللاحقة.

ويتم اعداد خطة استخدامات الارض ضمن الخطوات التالية (Campbell, 1983: 18-11) :

١ ـ تجميع البيانات المتعلقة بالاستخدامات الحالية وذلك في ضوء الاحتياجات وتوقعات الطلب على الانشطة المصاحبة لها.

٢ ـ تحليل البيانات وتقييم خصائصها وطرح وتقييم بدائل استخدامات الارض لاختيار تلك الاكثر تطابقاً مع الاهداف.
٣ ـ تطوير واعتماد الخطة الخاصة باستخدامات الارض في المستقبل.
٤ ـ مناقشة الخطة من خلال اجتماع عام يسهم فيها ممثلون عن القطاعين الخاص والعام وذلك لتبني مايجيء فيها.
٥ ـ البدء بتطبيق خطة استخدامات الارض التي هي الخطة الرسمية المعتمدة والموافق عليها بحيث تصبح تقسيماتها وتصنيفاتها ملزمة للجميع.
٦ ـ مراجعة الخطة لاحداث التعديلات الدورية عليها وبما يتلاءم مع الظروف والاوضاع المتغيرة.

والذي لاشك فيه ان نجاح التوقعات الخاصة بنوعية استخدامات الارض يعتمد الى حد كبير على دقة المعلومات المتوفرة. فالتوقعات الدقيقة لاتجاهات ومقادير ونوعيات استخدامات الاراضي والانشطة المصاحبة لها والانماط الناجمة عنها تقع كلها في جوهر عملية التخطيط الاقليمي. ويؤمن هذا في حد ذاته النجاح المطلوب للتنمية الاقليمية. ويعكس هذا النجاح مدى الدقة في وضع تصنيفات واقعية لمظاهر سطح الارض وخصائصها وعلاقتها بالانشطة الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بها.

مصادر استخدامات الاراضي : تعتمد مصادر استخدامات الارض على عمليات المسح واعمال المساحة التي تقوم بها الدوائر والمؤسسات. الا انه نظراً لكبر المساحة من ناحية والحاجة الى توفير صور تعكس الواقع خلال فترة زمنية محددة، فانه يستفاد من التكنولوجيا الحديثة والمتمثلة بالصور التي تبثها الاقمار الصناعية. وتغطي صور الاقمار الصناعية وخاصة المعروفة باللاندسات مساحات واسعة. وتظهر هذه الصور كل التفاصيل المتعلقة بالغطاء الارضي. الا ان هناك تفاصيل دقيقة لاتستطيع هذه الصور ابرازها. كما ان المعلومات المطلوبة عن استخدامات الارض تكون في بعض الاحيان لمساحة محدودة وصغيرة نسبياً. وتنتفي الحاجة في مثل هذه الاحوال الى صور الاقمار الصناعية.

ولهذا يستعاض عن صور الاقمار الصناعية بصور اكثر تفصيلاً بواسطة التصوير الجوى. وتعطي هذه الصور تفاصيل اكثر وادق وتغطي مساحات اصغر. ولهذا يمكن القول ان المصادر الرئيسية لمعلومات استخدامات الارض في الوقت الحاضر تأتي من الصور الجوية ومن صور الاقمار الصناعية.

ويتم رسم وتجهيز وتحضير خرائط استخدامات الارض من المعلومات التي تتضمنها هذه الصور، الا انه لمزيد من التأكد من صحة المعلومات، فانه تجرى عمليات اختبار

ميداني لنقاط يتم اختيارها بشكل عشوائي متناثر للتأكد من ان تفسير الصور الجوية يتطابق مع ماهو موجود على الواقع.

ويمكن ربط بيانات استخدامات الارض كما تمت الاشارة اليه بنظام او انظمة معلومات يتم تخزينها في اجهزة الكمبيوتر. وقد تطورت نظم المعلومات هذه بحيث يمكن ربط المعلومات بنظام ترميزي جغرافي يربط استخدامات الارض بنقاط محورية تمثل المواقع والاماكن الجغرافية المختلفة. وترتبط هذه النقاط المحورية بمعلومات خاصة بها تميزها عن غيرها. وهكذا يمكن تخزين واسترجاع المعلومات والبيانات اما رقمياً أو على شكل خرائط متعددة الغايات تبرز التباينات في استخدامات الاراضي.

ان هذه التطورات التكنولوجية تساعد على سرعة انجاز الخطط وتعديلها وتحديثها من خلال التغذية والتجديد المستمر للبيانات والمعلومات الخاصة باستخدامات الاراضي.

أهمية استخدامات الاراضي : ان أهمية المعلومات الخاصة باستخدامات الاراضي لاتقتصر على الانشطة الزراعية او الصناعية او الموارد والمظاهر الطبيعية وانما تتعداها الى كل انواع الفعاليات التي يمارسها الانسان على سطح الارض. وهكذا تتكون صورة تفصيلية شمولية عن جميع انواع الانشطة والاستخدامات المصاحبة لها والسائدة في منطقة معينة على سطح الارض. فتخطيط استخدامات الارض يهدف الى تحقيق افضل توزيع للانشطة الاقتصادية الاجتماعية والخدمية وتخصيص احتياجاتها من حيّز الارض بما يضمن التوازن بينها. كما يهدف الى اعتماد معيار عقلاني وموضوعي في تقسيمات الاراضي ووضع الضوابط القيود المحددة لاستغلالها. ويسعى تخطيط استخدامات الاراضي الى المحافظة على الاراضي والموارد الطبيعية من الاستغلال العشوائي والاستنزاف والهدر بحيث يتم المحافظة عليها وادامتها لاطول فترة زمنية ممكنة.

وتبرز مثل هذه الاخطار العشوائية في مظاهر التدمير الذي تتعرض له الاراضي الزراعية نتيجة للتوسع الحضرى والعمراني. وليس من شك في ان وجود خطط محكمة لاستخدامات الاراضي تستطيع المساعدة على ضبط التوسعات العشوائية ووضع الضوابط والقيود الكفيلة بالمحافظة على الثروات الزراعية وموارد الارض التي تشكل قاعدة التنمية في الاقاليم والمناطق التنموية.

ويمكن تنظيم استخدامات الاراضي في ثلاثة مستويات:

١ - المستوى المحلي اي مستوى الوحدة التنموية او المنطقة التنموية. ويستفاد من المعلومات التفصيلية عن استخدامات الارض لمعرفة الامكانات التي تتوافر في هذه المناطق وذلك للمساعدة في انشاء وتطوير الانشطة الاقتصادية والاجتماعية من

ناحية والمحافظة على الاراضي للاغراض الانتاجية من ناحية اخرى. ويمكن تجميع المعلومات في هذا المستوى عن طريق العمل الميداني والملاحظة المباشرة ويمكن الاستعانة بالصور الجوية لتقديم معلومات تفصيلية متكاملة للمساعدة في وضع الخرائط الموجهة لاستخدامات الاراضي.

٢ - المستوى الاقليمي، ليس هناك من شك في ان المعلومات التفصيلية تزداد مع درجة تعقيد المنطقة المراد دراستها. ونظراً لان المساحات في مستوى الاقاليم تكون اكبر منها في المستوى المحلي، فان هناك عدة متطلبات يجب توفيرها على المستوى الاقليمي:

- انشاء قاعدة بيانات متطورة على مستوى الاقليم.
- وجود جهاز مدرب للتأكد من دقة ونوعية بيانات استخدامات الاراضي.
- تجهيز وتحضير خرائط تفصيلية لتحديد الابعاد المكانية ومواقع الانشطة والخدمات المقترحة في الخطط التنموية المستقبلية.
- استخدام اجهزة الكمبيوتر لتخزين وتحليل واسترجاع معلومات استخدامات الاراضي واستخراج الخرائط منها.
- العمل على تحديث بيانات استخدامات الاراضي.

وعلى الرغم من وجود تصنيفات مختلفة للاراضي، الا ان تصنيفات المسح الجيولوجي الامريكي تعتبر الاكثر شيوعاً. ويمكن تحديدها كالتالي (Campbell,1983: 28)

١ - اراضي المناطق الحضرية والمشيدة وتشمل:

- استخدامات السكن
- استخدامات التجارة والخدمات
- استخدامات الصناعة
- استخدامات الطرق والاتصالات والمرافق الاخرى
- استخدامات الصناعة والتجارة المختلطة
- استخدامات حضرية مختلطة
- استخدامات حضرية اخرى كالحدائق.

٢ - الاراضي الزراعية وتتضمن :

- المحاصيل والرعي
- الاشجار المثمرة، الخضروات، محاصيل الحبوب، المشاتل
- اراضي تغذية وتربية حيوانات
- اراضي زراعية اخرى.

٣ ـ اراضي المراعي وتشمل :

ـ مراعي الاعشاب
ـ مراعي الشجيرات
ـ المراعي المختلطة

٤ ـ اراضي الغابات :

ـ الغابات الدائمة الخضرة
ـ غابات متساقطة الاوراق
ـ غابات مختلطة.

٥ ـ اراضي المياه :

ـ الجداول والقنوات
ـ البحيرات
ـ الخزانات
ـ الخلجان والشواطىء

ان هذه الورقة تدعو الى الاهتمام بانشاء نظام معلومات متطور لاستخدامات الاراضي لتساعد في اعداد وتوجيه خطط وبرامج التنمية على المستوى الوطني والاقليمي وعلى مستوى المناطق والوحدات التنموية.

جـ ـ تطوير مستقرات بشرية جديدة : على الرغم من ان عملية تطوير وانشاء مستقرات تنموية ومراكز نمو جديدة هي جزء من توجهات الخطط الطبيعية، الا انه تم افراد هذا الجزء الخاص بها لابراز اهميتها. ولكن نظراً لان هذه العملية تحتاج الى معلومات وبيانات شاملة عن استخدامات الارض والامكانات والموارد التي توفرها المناطق المختلفة، فقد ارجئت مناقشتها في هذه الورقة حتى تتم مناقشة الموضوع السابق المتعلق باستخدامات الاراضي.

يلاحظ في الاردن ان المدن الكبرى مازالت تحظى باكبر استقطاب للسكان مما يعنى تركز الانفاقات والاستثمارات والمشروعات التنموية فيها. فمحافظة عمان والزرقاء تستقطب حوالي ٥٧٪ من مجمل سكان المملكة. ويتركز في المحور الحضرى الممتد من الزرقاء الى عمان اكثر من ٧٥٪ من مجموع سكان المحافظتين. وقد تكثفت هذه الاتجاهات نتيجة الهجرات الداخلية الواسعة باتجاه المراكز والمدن الكبرى خلال العقود الثلاثة الماضية.

ولهذا فان هذه الورقة تدعو الى صياغة وتبني سياسات واستراتيجيات للمستقرات البيشرية في الاردن بما يحقق توزيعاً عادلاً للسكان والانشطة المصاحبة لهم وبحيث تشمل التنمية جميع اجزاء ومناطق المملكة بدل حصرها في مراكز ومدن محدودة، ان عدم السعي لتحقيق ذلك سيؤدي الى استمرارية الهجرات وتفريغ المناطق المحرومة والهامشية من مزيد من السكان مما يفرض ضغوطاً ويفرز مشكلات وتعقيدات واسعة في المستقبل.

فعملية اللامركزية التي تسعى اهداف التخطيط والتنمية الاقليمية لتحقيقها لايمكن ان تترجم في الواقع الا من خلال اعادة النظر في ادوار ووظائف المراكز السكانية والمستقرات البشرية في الاردن. وحتى يتم التخفيف من الاستقطابية والجاذبية الشديدة التي تمارسها المدن الكبرى على بقية المناطق، فانه يجب العمل على تنشيط ودعم المراكز الصغيرة والمتوسطة وانشاء المزيد من المستقرات البشرية في المناطق التنموية الجديدة. ويمكن ابراز اهمية المستقرات والوظائف التي تقدمها من خلال تدرجها الهرمي.

١ ـ القرى والمراكز الوظيفية الصغيرة : تقوم هذه المراكز بتقديم الخدمات للمناطق الزراعية الحالية والمناطق التي تتوافر فيها امكانات وفرص التوسع الزراعي في المستقبل. كما يكون دورها في تحفيز وتنشيط الاعمال والصناعات الصغيرة. وتقدم هذه المراكز خدمات اجتماعية وارشادية للمزارعين في المناطق المحيطة بها.

٢ ـ المدن الصغيرة والمراكز التسويقية : تحتاج عملية التحول الاقتصادي في المناطق المحرومة الى انشاء مدن صغيرة تعمل بمثابة مراكز تسويقية وذلك لربط المناطق الزراعية بالمراكز الحضرية والمدن الكبيرة. وتقوم هذه المدن والمراكز الصغيرة بتزويد المزارعين بخدمات التخزين والنقل ومعالجة المنتجات الزراعية. كما تقوم بمنحهم القروض والتسهيلات التجارية والمالية التي تساعدهم على تطوير وتنمية مشروعاتهم الزراعية.

وتعمل هذه المدن كحلقات وعقد نقل رئيسية في شبكة توزيع المنتجات الزراعية وتسويقها. ونظراً لانها اكبر حجماً من القرى الزراعية، فانه يتوفر فيها مستويات اعلى من الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية وتنوع أوسع من الأنشطة والفعاليات.

٣ ـ المدن المتوسطة والمراكز الاقليمية : تقوم هذه المدن والمراكز بتقديم خدمات ريفية وحضرية في نفس الوقت. وتشكل حلقات تجميع وتوزيع للمنتجات الزراعية. كما يوجد في هذه المراكز تسهيلات تجارية وصناعية وخدمات مالية واجتماعية وتعليمية متنوعة تعزز من اهميتها ووظيفتها ودورها في خدمة المناطق المحيطة بها.

أما بالنسبة للاهداف الكامنة وراء انشاء المدن والمستقرات السكانية الجديدة فتتوزع في ثلاثة مستويات هي : المستوى المحلي والمستوى الاقليمي والمستوى الوطني . واذا اخذت الأمور بمنظورها الشمولي فيمكن تحديد اهداف انشاء مدن ومستقرات جديدة في الجوانب التالية (Galanty, 1979 : 200: 201) :-

١ - تعزيز الهوية الوطنية للسكان من خلال دمجهم في واقع جغرافي مترابط في علاقاته المكانية مما يتيح للجماعات والأفراد سهولة الاتصال بجميع المراكز والمستقرات . وتعزز شبكات الطرق المتطورة التي تربط بين هذه المراكز من تماسك وتكاملية العلاقات المكانية بين جميع التجمعات السكانية .

٢ - تضييق الفجوات المكانية والجغرافية بين المناطق المحرومة والمناطق المتطورة، بحيث تمتد البرامج التنموية الى جميع المناطق بشكل متوازن .

٣ - تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال توفير فرص وامكانات التنمية الاقتصادية للمناطق المحرومة ومساعدتها على الاعتماد على مواردها المحلية في تحسين أوضاعها .

٤ - تحقيق التوازن الاجتماعي وذلك من خلال توفير الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية لجميع المناطق وانعاش الأجزاء المحرومة من هذه الخدمات . فانشاء مراكز ومستقرات جديدة وتطوير وظائفها يساعد على توفير الخدمات الاجتماعية وتضييق الفروق الاجتماعية التي تفصل بين المناطق المحرومة والمناطق المتطورة .

٥ - اللامركزية، أن عملية انشاء مدن ومستقرات جديدة يساعد على تحقيق اللامركزية من خلال اعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية والخدمات الاجتماعية الى مناطق جديدة . ويؤدي هذا الى تخفيف الضغط عن المراكز والمدن الكبرى التي تستأثر في العادة بمعظم الأنشطة والخدمات .

٦ - تعزيز القدرات الذاتية : أن عملية انشاء مدن ومستقرات جديدة يهدف الى مساعدة المناطق المتخلفة لتحقيق النمو المطلوب من خلال الامكانات والمعطيات والموارد المحلية المتاحة فيها .

وقد اظهرت تجارب الدول التي سارت في برامج التنمية الاقليمية والتي عملت على انشاء مستقرات جديدة، أن القدرة على تحقيق النجاح المطلوب يعتمد على العوامل التالية (Abu Ayyash, 1981 : 257-259) :

١ - **التخطيط** : تعتمد عملية التخطيط الناجح على البيانات والمعلومات التي يمكن توفيرها بخصوص الامكانات والموارد المتوافرة في المناطق المختلفة . فهذه المعلومات مهمة في عملية صياغة الخطط ووضع التوقعات والتنبؤات المستقبلية الخاصة بالبرامج

والمشروعات التنموية. كما أن القدرة على اعداد الخطط والتوقيت والقدرة على التطبيق تعتبر عوامل اساسية في نجاح اهداف التخطيط.

٢ ـ **الموقع** : أن اهم خطوة في نجاح المراكز أو المستقر الجديد في تحقيق اهدافه هو اختيار الموقع المناسب والملائم الذي يستطيع من خلاله تقديم اقصى وأوسع الخدمات للمناطق المحيطة به.

ومن العوامل التي تتحكم في اختيار الموقع هي اماكن المواد الخام، وتكلفة النقل وسهولة شبكة الطرق، وتوافر رؤوس الأموال والعمالة والأسواق.

٣ ـ **الحجم** : ليس هناك من اتفاق بين المخططين على افضل حجم سكاني لاي مستقر أو مركز جديد. الا أن التجارب تشير الى أن حجم المركز يجب أن لايقل مستقبلا عن عشرة آلاف نسمة وأن لايزيد عن ٢٥٠ الف نسمة. فالحد الأدنى لعشرة آلاف نسمة يقدم التبريرات الخاصة بتكاليف البنية التحتية والخدمات. وفي المقابل، فان تجاوز الحجم لحوالي ٢٥٠ الف نسمة يؤدي الى ضغط وتعقيدات ومشكلات تؤدي الى زيادة كبيرة في تكاليف الخدمات.

٤ ـ **البنية الاجتماعية** : أن قدرة المستقرات الجديدة على تحقيق النجاح يعتمد على الخلفيات الثقافية وانظمة القيم والتقاليد للسكان الذين سيتواجدون فيها وفي المناطق المحيطة بها. فالمجتمعات التي تحترم العمل وقيمته هي الا قدر على تحقيق التنمية والنجاح المطلوب.

٥ ـ **الكوادر القيادية** : ان عملية انشاء مدن ومستقرات جديدة يجب أن تعتمد على اعداد كوادر وقيادات قادرة على احداث التنمية المطلوبة. فالقيادات التي تتوفر لديها الخبرات والمهارات على تطوير مشروعات تنموية جديدة واقتراح برامج اقتصادية اجتماعية متطوره هي مفتاح النجاح في المستقرات الجديدة.

د ـ **تحليل الآثار والمردودات البيئية** : تركز الاتجاهات الحديثة في الخطط الاقليمية وفي المشروعات الانتاجية والتنموية على الآثار والمردودات البيئية التي يمكن أن تنجم عن استغلال واستنزاف الموارد الطبيعية. فالمحافظة على التوازن البيئي في مشروعات وبرامج التنمية الاقليمية هو الهدف الذي يجب التمسك به بشكل دائم. فهناك مشروعات في الأردن أدى غياب التحليل البيئي عنها الى مردودات سلبية وعواقب خطيرة في المدى البعيد. ويمكن اعطاء بعض الأمثلة لذلك:

١ ـ في وادي الضليل، ادى الاستنزاف الشديد للموارد المائية الى انخفاض كبير في مستويات المياه الجوفيه والى زيادة ملوحة التربة والمياه. والمفروض أن يكون هناك

استغلال متوازن بين الطموحات والتوسعات الزراعية المطلوبة وقدرة الموارد الطبيعية على سد هذه الاحتياجات من الامكانات المتاحة. أن تزايد نسب الملوحة في المياه والتربة يهدد مستقبل الانتاج الزراعي والتنمية الاقتصادية في المنطقة.

٢ ـ تمثل حالة واحة الأزرق مثالا «آخر لغياب الادراك باهمية العامل البيئي والتوازن البيئي. فقد ادى الضخ الشديد من المياه الى انخفاض كميات المياه وتحول هذه الواحة الى سبخات وملاحات. وقد تم بذلك القضاء على الامكانات السياحية التي تتمتع بها هذه المنطقة والتي كانت تعتبر محطة للطيور العابرة في هجراتها السنوية من الشمال الى الجنوب. كما كانت تعتبر محمية طبيعية للحياة البرية في المنطقة.

٣ ـ يقدم وادى الزرقاء مثالاً آخر للمردودات والعواقب البيئية الخطيرة. فالتخلص من النفايات الصناعية ومخلفات الكيماويات السامة أدى الى تلويث المياه والمناطق الزراعية في حوض هذا الوادي. ومما لاشك فيه أن مثل هذه المردودات والعواقب ستترك آثارها السلبية على حياة وانشطة التجمعات السكانية المنتشرة على طول مجرى هذا الحوض وسيؤدي تفاقم هذا الوضع الى مزيد من الضرر على مشروعات التطوير والتنمية الاقليمية والمحلية في هذه المناطق.

الخلاصة

يمثل التخطيط الاقليمي نقله جديده في توجيهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن واصبح هذا النوع من التخطيط يمثل بعدا اساسيا ورديفا رئيسيا في خطط التنمية المستقبلية كونه يسعى الى احداث تفسير كيفي في توزيع منجزات التنمية بين جميع المناطق والأقاليم والفئات الاجتماعية. ويهدف هذا التوزيع الى تحقيق توازن جغرافي في توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والمشروعات الانتاجية والخدمية، والى استثمار الموارد والامكانات المتاحة في المناطق الهامشية والأقل حظا وذلك من اجل تطويرها وتحسين مستويات المعيشة فيها.

وعلى الرغم من أن الأردن دخل في تجربة التخطيط الاقليمي في الستينات بدءاً بتطوير وادى الأردن وانتهاء بانشاء اقليم العقبة في عام ١٩٨٤، الا أن عملية التنمية الاقليمية بقيت خلال هذه السنوات مجتزأة ومتباعدة. وقد ادى نضوج التجربة الى تبني التخطيط الاقليمي كمدخل لتحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة في جميع اقاليم ومناطق المملكة. وقامت وزارة التخطيط في عام ١٩٨٤ بمسح شامل لجميع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لتكوين صورة تفصيلية واضحة عن جميع الخصائص التي تميز الأقاليم والمناطق. وقسمت المملكة في ضوء نتائج المسح الى ثمانية اقاليم تنموية ضمت ٣٧ منطقة

تنمويه، وقسمت هذه المناطق بدورها الى ١٢٤ وحدة تنمويه. وتشكل هذه التقسيمات مايمكن أن يطلق عليه بالنسيج الاقليمي للمملكة.

ومع ذلك فان هناك استكمالات ضرورية لابد من تحقيقها لتكاملية عملية التخطيط الاقليمي. وتتركز هذه الاستكمالات في التخطيط الطبيعي وتخطيط استخدامات الأرض بالاضافة الى التخطيط لاقامة مستقرات بشرية جديدة وتحليل الآثار والمردودات البيئية المصاحبة للمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في جميع المناطق والأقاليم.

الهوامش

(١) زادت مساحة الأردن من خلال التعديلات الحدودية التي تم الاتفاق بشأنها مع العراق.

المصادر العربية:

الصقور، م.
١٩٨٦ التخطيط الاقليمي والتنمية في الريف. عمان: شقير وعكشة للطباعة والتوزيع.

المجلس القومي للتخطيط
١٩٨١ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥. عمان ـ الأردن.

فريز، ز.
١٩٨٦ دور المجالس في خطة التنمية المركزية. عمان ـ الأردن: وزارة التخطيط

وزارة التخطيط.
١٩٨٦ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠: التخطيط الاقليمي. الجزء الثالث. عمان ـ الأردن.
١٩٨٥ المسح الشامل. التخطيط الاقليمي. عمان ـ الأردن.

المصادر الاجنبية:

Abu Ayyash, A.
1981 "Planning Development Towns in Kuwait." Geojournal 5 (Summer): 251 - 260.

Amman Municipality
1985 Greater Amman Development Plan. Amman.

Campbell, J.
1983 Mapping the Land. Washington. D.C.: Association of American Geographers.

Galanty. E.
1979 "New Towns in National Development." Ekistics 46 (Summer): 200-205.

Japan International Agency
1980 Integrated Regional Development Study of Northern Jordan. Tokyo.

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توافر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة، يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة الى المجلة على عنوانها التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية
ص.ب: ٥٤٨٦ صفاة ـ الكويت 13055

او الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين: ٢٥٤٩٤٢١ ـ ٢٥٤٩٣٨٧

ثمن المجلد للمؤسسات: (١٥,٠٠٠) خمسة عشر دينارا كويتيا او ما يعادلها
ثمن المجلد للافراد: (٥,٠٠٠) خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها
ثمن المجلد للطلاب: (٣,٠٠٠) ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها

Regional Planning Approaches in Jordan

Abdul-Ilah Abu-Ayyash

This paper investigates regional planning in Jordan, which has recently become an integral part of the five-year development plan for this country. The paper explores five aspects of this topic. The first section evaluates regional planning experiences since the inception of the concept in the late 1960s. This is followed by a discussion of the approaches and goals of regional planning within its spatial context. The third section includes indicators of regional inequalities and imbalances, showing the severity of social and economic disparities between the different regions. The organizational structure of the regions and sub-regions with their institutional framework is then described, and the last section identifies and discusses the missing components in present regional plans.